

برعاية  
بنك الجزيرة  
BANK ALJAZIRA



صفر  
لنواحد<sup>1٠٠</sup>

# المصرفية المفتوحة في السعودية

يونيو 2025

## محتويات التقرير ◀

- 3 عن التقرير
- 4 مقدمة
- 5 ما هي المصرفية المفتوحة؟
- 6 أطراف المصرفية المفتوحة
- 7 متى وكيف بدأت المصرفية المفتوحة؟
- 8 سوق المصرفية المفتوحة
- 9 نماذج ناجحة للمصرفية المفتوحة عالميًا
- 11 المصرفية المفتوحة في المنطقة
- 13 منصات المصرفية المفتوحة في السعودية
- 14 البنوك ومنصات المصرفية المفتوحة
- 15 أرقام المصرفية المفتوحة في السعودية
- 16 أهمية المصرفية المفتوحة
- 19 الخاتمة
- 20 المصادر

## عن التقرير

يُعرّف التقرير بالمصرفية المفتوحة من نظرة محايدة، ويركز على تطورها وأهم النماذج الناجحة عالميًا، وأبرز الشركات التقنية في السعودية والمنطقة واللوائح والتنظيمات للمجال. كما يوضح كيف يمكن للمصرفية المفتوحة الحفاظ على أمان بيانات المستخدمين، وما هي الحالات التي يمكن أن تتسبب بنتائج عكسية.



## مقدمة

كثُر الحديث في السنوات الأخيرة عن المصرفية المفتوحة مع تزايد تبنيها في الأنظمة المالية العالمية لما تقدمه من سلاسة للمستخدمين وشركات التقنية المالية لإجراء المعاملات المالية فيما بينهم وعبر المؤسسات المالية الكبيرة مثل البنوك. وهو ما تبنته المملكة العربية السعودية في سعيها لتطوير القطاع المالي بما يواكب التطورات الكبيرة في القطاعات الأخرى، وأصبح برنامج المصرفية المفتوحة أحد مبادرات الاستراتيجية الوطنية للتقنية المالية، إحدى ركائز برنامج تطوير القطاع المالي المنبثق من رؤية المملكة 2030.

ساهم تبني المصرفية المفتوحة بظهور عدة شركات ناشئة في المملكة تختص في هذا المجال، في الوقت الذي استفادت مئات الشركات من التقنية محلياً، وتمكن عشرات الآلاف من المستهلكين من إجراء معاملاتهم المالية بسلاسة وسرعة.

## ما هي المصرفية المفتوحة؟

تُعد المصرفية المفتوحة نموذجًا جديدًا للقطاع المالي يسمح بمشاركة البيانات بين المؤسسات المالية مع بعضها البعض أو جهات أخرى من خلال أطراف ثالثة، بهدف تسهيل التعاملات المالية وتقليل الإجراءات والتعقيدات المعتادة على المستخدم النهائي مما يسرع من إنجاز المعاملة المالية، وتعتمد غالبًا على استخدام واجهات برمجة التطبيقات (APIs).

### وتعتمد المصرفية المفتوحة على:

#### مشاركة البيانات

تعتمد مشاركة البيانات على الجهة المالكة أو التي ستحصل عليها؛ وتشمل بيانات مثل الحسابات والتحويلات أو المعاملات المالية، والائتمان.

#### تحكم العميل

يكون العميل هو صاحب الخيار بنوعية البيانات التي يسمح بوصول طرف آخر لها وكيف يمكن مشاركتها.

#### واجهات برمجة التطبيقات (APIs)

وهي بمثابة الجسر الذي تطوره شركات التقنية المالية ويربط المؤسسات المالية لإتاحة تبادل البيانات بسلاسة وأمان.

#### القوانين والحماية

تسمح المصرفية المفتوحة لأطراف ثالثة بالوصول للبيانات، ولذلك يلزم أن تخضع لقوانين صارمة تمنع الوصول للبيانات خارج رغبة المستخدم أو العميل.

## ◀ أطراف المصرفية المفتوحة

يأتي دور مقدم خدمات المصرفية المفتوحة كطرف ثالث وتختلف الخدمة المقدمة منه وفق التقنية المقدمة والتصريح الحاصل عليه من البنك المركزي السعودي، ويمكن أن يكون:

- **مقدم خدمات لخدمات معلومات الحساب،** أو خدمة إنشاء المدفوعات. ويُعتبر مقدمو خدمات الطرف الثالث جهات مصرحة من البنك المركزي السعودي لتقديم خدمات معلومات الحساب و/أو خدمة إنشاء المدفوعات وهم المستخدمون لواجهات برمجة التطبيقات التي يشاركونها مقدمو خدمة حسابات المدفوعات.

- **وسيط لطرف ثالث من مقدمي الخدمات،** حيث يقوم بتزويد مقدمي الخدمات الداعمين بواجهات برمجيات التطبيقات (APIs)، التي يشاركونها مقدمو خدمة حسابات المدفوعات لجعل عمليات الربط ومشاركة البيانات أكثر سلاسة.

- **مقدم خدمات داعم** يعتمد بدوره على طرف ثالث من مقدمي الخدمات لمشاركة واجهات برمجيات التطبيقات (APIs) مع مقدمي خدمة حسابات المدفوعات.

- **مقدم خدمة حسابات المدفوعات،** ويكون من المؤسسات المالية مثل البنوك ويتمحور دوره على تقديم حسابات مدفوعات لمستخدمي خدمات حساب المدفوعات، ويوفر أو توفر هذه الجهة قناة رقمية لتمكين المستخدمين من الحصول على خدمات المصرفية المفتوحة عبر الويب أو التطبيق المخصص ليكون بمقدورهم الاستفادة منها بعمليات الدفع



## متى وكيف بدأت المصرفية المفتوحة؟

ظهرت الملامح الأولى للمصرفية المفتوحة في عام 1980 في ألمانيا عندما بدأت هيئة البريد الفيدرالية الألمانية المصرفية البنكية وبتمكين المستخدمين من إجراء تحويلات مصرفية من منازلهم عن طريق الكمبيوتر. أما النموذج الحديث للمصرفية المفتوحة فقد ظهر في عام 2003 حيث روج له الأمريكي هنري تشيسبروه بهدف تطوير النظام المالي والمصرفية الرقمية، وحتى العقد الثاني من الألفية ظلت المصرفية المفتوحة تترنح بين النظريات ومحاولة التطبيق إلى أن جاء عام 2015 عندما قرر البرلمان الأوروبي تبني المصرفية المفتوحة وأعلن عن لوائح وإطار تنظيمي لها أو ما يعرف بالتوجيه الثاني لخدمات الدفع (PSD2).

وكالعادة مع التقنيات المالية، فإن شركات التقنية المالية ورواد الأعمال وجدوا فرصة كبيرة في المجال فيما كان تبني البنوك لها بطيئاً لأسباب عديدة بينها تقنية خاصة وأن العديد من البنوك متأخرة تقنياً، وبعضها أمنية كون التقنية تعني مشاركة البيانات مع أطراف ثالثة.

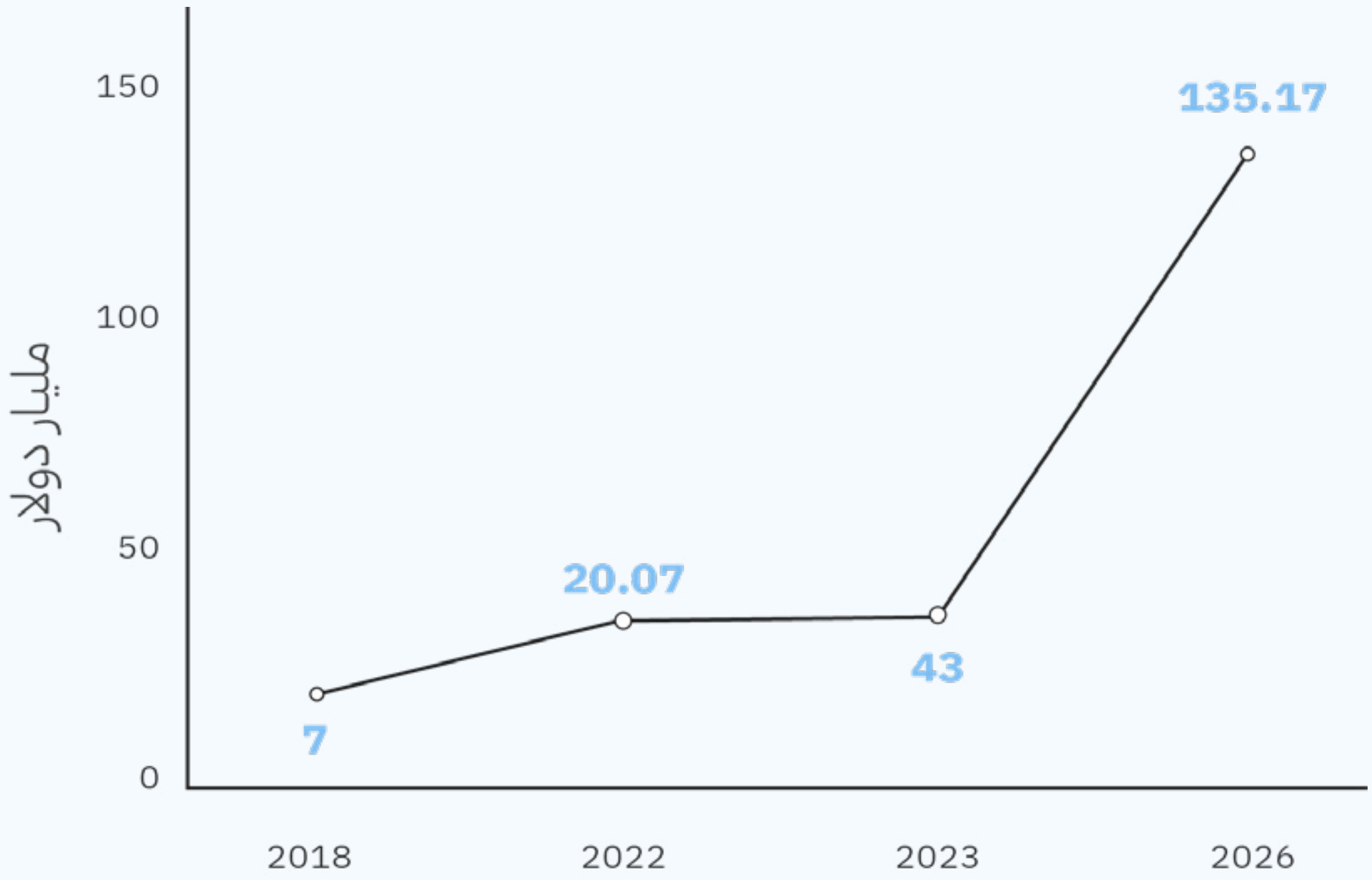
بعدها، بدأت العديد من الدول تبني المصرفية المفتوحة في أوروبا وخارجها، فقد أطلقت نيجيريا في عام 2017 مبادرة غير ملزمة للمؤسسات المالية لتبني التقنية المالية قبل أن تتحول المبادرة لتشريعات من البنك المركزي النيجيري لاعتماد التقنية في عام 2021.

كما أطلقت أستراليا مشروعها للمصرفية المفتوحة في يوليو 2019 ضمن تشريعات تسمح للمستهلكين باتخاذ قراراتهم الخاصة، واعتمد البرلمان الأسترالي قانون المصرفية المفتوحة في أغسطس 2019.

أما في أمريكا اللاتينية فقد بدأت المكسيك وتشيلي وكولومبيا بتبني المصرفية المفتوحة ضمن نطاق ضيق مثل الفواتير، في الوقت الذي قررت فيه البرازيل تطوير نموذجها الخاص من المصرفية المفتوحة، حيث طرحت الإطار العام الأول للمصرفية المفتوحة في أبريل 2019، ثم اعتمد البنك المركزي النظام وأصبح جزءاً من التعاملات البنكية بداية من يوليو 2021.

فيما كانت البلد التي تسبق الجميع في التقنية المالية متأخرة بعض الشيء، كونها انتظرت إلى قرار جو بايدن التنفيذي في 2021 الذي أشار لرغبة الإدارة الأمريكية لدعم المصرفية المفتوحة في البلاد - رغم أن التقنية توفرت لدى بعض المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية لكن اختياريًا. وقد بدأ روهيت تشوبرا مدير مكتب الحماية المالية للمستهلك بوضع قواعد خاصة للمصرفية المفتوحة في عام 2023.

## سوق المصرفية المفتوحة



بلغت قيمة سوق المصرفية المفتوحة عالميًا 7 مليارات دولار أمريكي في عام 2018، ومن المتوقع أن تستمر بالنمو بواقع 27.4% سنويًا لتصل 135.17 مليار دولار أمريكي وفق بيانات Research and Markets، ومع تبني المملكة العربية السعودية للتقنية ودخول مرحلة إنشاء المدفوعات في 2024، من المنتظر أن تشهد السنوات المقبلة طفرة في المصرفية المفتوحة بالمملكة لاسيما مع توجه البنوك بقوة نحوها سواء بتطوير المنتجات أو بالاستثمار والاستحواذ على الشركات الناشئة.



# نماذج ناجحة للمصرفية المفتوحة عالميًا

البرازيل 

تمتلك البرازيل إحدى أكثر منظومات التقنية المالية والبنية التحتية تقدمًا في العالم وذلك بفضل تطويرها أنظمتها الخاصة مثل نظام الدفع الآجل، ونظام الدفع الآني (PIX)، وتبنيها تقنيات مثل التقنية المالية في وقت مبكر مقارنة مع البلدان الأخرى، حيث ظهر مقترح الإطار الأول للمصرفية المفتوحة فيها في أبريل 2019 وبدأت البنوك بتبني التقنية بالتزامن مع تطوير البنك المركزي البرازيلي نظام الدفع الآني (PIX) الذي يتيح الدفع وتحويل الأموال بين الأفراد مع بعضهم البعض أو مع المؤسسات بسلاسة وفي نفس الوقت من خلال مفتاح خاص لكل مستخدم أشبه بعنوان فريد.

لاحقًا، وفي يوليو 2021 أصبح بإمكان المستخدمين مشاركة بياناتهم البنكية والمالية مع المؤسسات الأخرى من اختيارهم دون الحاجة للكثير من الإجراءات المعتادة الورقية، وساهمت جائحة كورونا بسرعة تبني التقنية بسبب حجم الضرر الكبير الذي خلفته في البرازيل.

وسريعًا في أغسطس 2021، صار المستخدمون قادرين على الوصول لبعض الخدمات المالية؛ مثل خيارات الدفع وعروض الائتمان من خلال قنوات محددة تحددتها المؤسسات المالية، وهذا ساعد بظهور شركات متخصصة بفحص الحالة الائتمانية للمستخدمين بسلاسة مثل شركة Serasa، ومن ثم تستخدمها بالتعاون مع المؤسسات المالية والبنوك لتقديم حلول ائتمان للمستخدمين النهائيين، وهي فكرة تسهل على المستخدمين الوصول لخطوط الائتمان وقائمة العروض مباشرة بدلًا من التوجه لكل مؤسسة مالية على حده.

ورغم أن شركات مثل Serasa كانت تعمل منذ سنوات طويلة في مجال الائتمان، إلا أن المصرفية المفتوحة قدمت لها ثورة في التعاملات بالوصول السريع لبيانات المستخدمين، وعلى نفس الشاكلة عروض المؤسسات المالية.

وقبل نهاية 2021 وبالتحديد في ديسمبر، بدأ الأفراد الاستفادة من عديد الخدمات مثل التأمين أو الاستثمار أو صناديق التقاعد، فمن خلال المصرفية المفتوحة أصبح بالإمكان الاستفادة الفرد من خدمات بنك ما دون الحاجة لاعتماده على البنك كلياً في تعاملاته، وذلك في حال سمح الفرد له بالوصول لبيانات حساباته في البنك الآخر للتأكد من حالته المالية.

وفي الوقت الحالي، تتبنى البنوك والمؤسسات المالية المصرفية المفتوحة بالكامل ضمن خدماتها، حيث يمكن لأي مستخدم السماح لبنك ما بالوصول لبيانات يختارها من حسابه في آخر للحصول على ائتمان أعلى، أو قروض، أو لغرض الاستثمار عالي المخاطر، أو غيرها من الأمور. لكن الأهم من ذلك، أن المستخدم يمكن الدفع واستقبال الدفعات وتحويل الأموال في أجزاء من الثانية دون الحاجة لاستخدام خدمات بتكلفة إضافية.

## المملكة المتحدة

كانت المملكة المتحدة من أسرع وأول البلدان التي تتبنى المصرفية المفتوحة وهو ما انعكس على توافد شركات التقنية المالية لها لاحقاً، حيث طلبت هيئة الأسواق والمنافسة في البلاد من أكبر 9 بنوك في البلاد السماح لشركات التقنية المالية الناشئة المصح لها بالوصول إلى بيانات المستخدمين المتعلقة بالمعاملات المالية، وأصبح ذلك ملزماً للبنوك في يناير 2018 من خلال استخدام معايير وأنظمة Open Banking Limited وهي شركة غير ربحية أنشأت لهذا الغرض.

وكان توجه الهيئة في المملكة المتحدة يركز على البنوك التسعة الكبرى ويتوافق مع متطلبات توجه خدمات الدفع في الاتحاد الأوروبي على نطاق أوسع.

وظلت Open Banking Limited الدليل الفعلي للشركات للقيام بعمليات التقنية المالية وتحديد نوعية البيانات التي يمكن لتطبيقات التقنية المالية الوصول لها؛ مثل الائتمان، المعاملات المالية، البيانات الشخصية.

لكن في مارس 2021، بدأ توجه المملكة المتحدة يتغير إلى إنشاء خارطة طريق مستقبلية ومؤسسة جديدة لاستبدال Open Banking Limited لمواكبة الطلب المتزايد على خدمات المصرفية المفتوحة والعدد الكبير من المؤسسات المالية. وذلك بعد مقترح قدمته UK Finance.

# المصرفية المفتوحة في المنطقة



## المصرفية المفتوحة في المنطقة

رغم أن الحديث المبكر عن المصرفية المفتوحة في المنطقة بدأ في بداية العقد الثاني من الألفية خاصة في البحرين والإمارات، إلا أن التبنى الفعلي بدأ في عام 2018 مع إطلاق أول إطار تنظيمي للمصرفية المفتوحة في المنطقة في البحرين.

### البحرين والبنوك

تقدمت البحرين الدول العربية في تبني المصرفية المفتوحة مع إطلاق أول إطار تنظيمي في عام 2018 تحت إشراف مصرف البحرين المركزي، ثم بدأت البنوك تبني المعايير الجديدة التي ظهرت في عام 2019 مع دخول المصرفية المفتوحة حيز التنفيذ الفعلي، لتتطلق معها أول منصة مصرفية مفتوحة في المنطقة منصة ترابط (بوابة ترابط سابقًا) في عام 2019 فاتحة الطريق أمام شركات التقنية المالية لدخول المجال.

### السعودية وبداية نقلة في التعاملات المالية

تقع شركات المصرفية المفتوحة تحت مظلة البنك المركزي السعودي (ساما)، وقد أطلق خارطة طريق لتنفيذ مبادرة المصرفية المفتوحة في عام 2021، تبعتها إطلاق إطار المصرفية المفتوحة في نوفمبر من 2022 لخدمات معلومات الحساب، ثم أطلق معمل المصرفية المفتوحة في يناير 2023، وفي سبتمبر من 2024 أصدر النسخة الثانية من إطار المصرفية المفتوحة التي تركز على خدمة إنشاء المدفوعات وتشكل نقلة كبيرة في التعاملات المالية.

واشتمل الإطار الجديد على مجموعة من التعليمات والمعايير الفنية لتمكين البنوك وشركات التقنية المالية من تبني وتقديم الخدمة في المملكة، حيث ستتيح خدمة إنشاء المدفوعات للأفراد والمنشآت من عملاء شركات التقنية المالية إمكانية إنشاء عمليات المدفوعات مباشرة من حساباتهم بسلاسة.

## 2018-2020 – مرحلة التجهيز:

بدأت المملكة وضع الأسس لتطوير القطاع المالي بإطلاق مبادرات على رأسها فنتك السعودية، وتجهيز شركات التقنية المالية ضمن البيئة التجريبية التنظيمية، تخلصها إصدار البنك المركزي السعودي لوائح لترخيص مزودي خدمات الدفع من غير البنوك.

## يناير 2021 – خارطة الطريق:

نشر ساما خارطة الطريق للمصرفية المفتوحة، معلناً عن تبني المملكة لهذه المبادرة، وشمل الإعلان تحديد الاستخدامات ذات الأولوية مثل معلومات الحسابات والمدفوعات، إضافة إلى هيكل الحوكمة.

## نوفمبر 2022 – الإطار الأول:

أطلق ساما الإطار التنظيمي الأول لخدمات المصرفية المفتوحة، متضمناً تشريعات ومعايير تقنية وإرشادات تشغيلية للبنوك وشركات التقنية المالية، حيث ركز على خدمات معلومات الحسابات، بما يسمح للعملاء بمشاركة بيانات حساباتهم البنكية بأمان مع مزودي خدمات من الطرف الثالث، وشمل مواصفات واجهات برمجة التطبيقات وقواعد الأعمال، ما مكّن الشركات من تطوير بوابات API وتجريب الخدمات داخل البيئة التنظيمية التجريبية.

## يناير 2023 – إطلاق معمل المصرفية المفتوحة:

أعلن ساما عن المعمل بهدف تطوير واختبار خدمات المصرفية المفتوحة، سعياً لتطوير أدوات متقدمة لاختبار التوافق من خلال بيانات تحاكي البيانات الحقيقية، مما يضمن أمان التكامل عند استخدام بيانات العملاء الحقيقية.

## سبتمبر 2024 – الإطار الثاني:

بعد نجاح المرحلة الأولى، أصدر ساما الإطار الثاني للمصرفية المفتوحة مركزاً على خدمات بدء الدفع (PIS)، وقد مكنت هذه الخطوة شركات التقنية المالية من تنفيذ مدفوعات مباشرة من حسابات العملاء إلى التجار أو أطراف أخرى، دون الحاجة إلى استخدام تطبيق البنك. وبدأ ساما بهذه المرحلة إصدار تراخيص جديدة لمزودي خدمات الدفع.

## 2025 وما بعده – التوسع نحو التمويل المفتوح:

يتوقع أن تبدأ البنوك بصب اهتمام كبير على تسويق ميزات الخدمات المصرفية المفتوحة (مثل تجميع الحسابات ودفع الفواتير من خلال تطبيقات الطرف الثالث)، خاصة وأنه من المتوقع وصول المصرفية المفتوحة لمجالات أخرى مثل التمويل والتأمين والاستثمار والادخار، لتصبح جزءاً من منظومة البيانات المشتركة.

بدأت البنوك السعودية تبني المصرفية المفتوحة بعد إطلاق إطار المصرفية المفتوحة في عام 2022 من خلال التكامل مع منصات مثل ترابط التي توسعت للسعودية أو مع منصات التقنية المالية السعودية التي بدأت الحصول على تصاريح البنك المركزي السعودي وقتها.



# منصات المصرفية المفتوحة في السعودية



## منصات المصرفية المفتوحة في السعودية

تتوزع تطبيقات المصرفية المفتوحة بين تطبيقات لإدارة الميزانية أو المصاريف الشخصية، وخدمات لقياس الائتمان لأغراض مثل القروض، وحلول الدفع، وتطبيقات استثمار تتطلب الوصول لبيانات العميل البنكية للتأكد من ملاءته المالية.

وهذه التطبيقات تتوفر كذلك من خلال شركات المصرفية المفتوحة المصرح لها في السعودية من خلال البنك المركزي السعودي، وتشمل 12 شركة - منها 10 شركة سعودية المنشأ وشركة ترابط التي تأسست في البحرين وانتقلت مؤخرًا إلى السعودية، وكذلك شركة سبير.

وكانت ملاءة قد حصلت مبكرًا على تصريح البيئة التجريبية في مارس 2022، كما استطاعت في أبريل 2023 أن تصبح أول شركة تكمل متطلبات التصريح الفني من البنك المركزي السعودي وتطلق خدماتها وفق الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة، تبعها ترابط في مايو 2023، ثم شركة سبير في يوليو 2023.

### صالح الغامدي

خبير المصرفية المفتوحة



المصرفية المفتوحة مهمة للسوق السعودية لأنها تسمح للمستخدم النهائي بالتنقل بين مزودي الخدمات والمصارف بما يلائم احتياجاته، وحسبما يراه مناسبًا من ناحية الرسوم. كل التحديات المتعلقة بتجربة العميل ستصبح من التاريخ قريبًا بسبب تمكين المصرفية المفتوحة للابتكار والتطوير بتجربة العميل فيما يخص التخطيط المالي، وتسعير المنتجات المالية، وسهولة الاقتراض، وتسريع تسجيل العملاء على المنصات،..إلخ. كذلك ستكون المدفوعات عن طريق المصرفية المفتوحة مهمة جدًا لتمكين الأفراد من الدفع المباشر بسلاسة ومساعدة التجار على تقليل تكاليف الخدمات المصرفية.

# المنصات وتاريخ حصولها على التصريح ضمن البيئة التجريبية

**دراهم**  
Drahim

1 مارس 2022

**lala**

1 مارس 2022

**لين**  
Lean

23 أغسطس 2022

**DATA INSIGHTS**  
استشراف البيانات

29 سبتمبر 2022

**Mod5r**

23 أغسطس 2022

**sanam**

29 سبتمبر 2022

**سسين**  
تربيع

3 سبتمبر 2024

**TARABUT**  
ترابط

31 مايو 2023

**Single view**

31 مايو 2023

**بواتك**  
BwaTech

28 مارس 2022

**spare**

29 سبتمبر 2022

**neotek**  
نيوتك

3 سبتمبر 2024

## البنوك ومنصات المصرفية المفتوحة

سارعت بعض البنوك بتبني المصرفية المفتوحة من خلال الربط مع شركات التقنية المالية، أو تطوير منصاتها الخاصة، أو عبر الاستثمار والاستحواذ على شركات ناشئة قائمة تقدم حلول المصرفية المفتوحة.

### استثمار واستحواذ البنوك وشركاتها المالية على منصات المصرفية المفتوحة:

استثمرت الجزيرة كابيتال في منصة ترابط مع انتقالها للمملكة العربية السعودية في جولة استثمارية بلغت قيمتها 32 مليون دولار أمريكي في عام 2023، حيث أعلنت ترابط وقتها أنها تغطي 60% من السوق السعودية من خلال شراكاتها مع بنوك أهمها مصرف الإنماء والبنك العربي والبنك الوطني السعودي وبنك الرياض.



في بداية 2024 أعلنت ملاءة عن تعاونها مع الأهلي، لكن سرعان ما تحول التعاون إلى صفقة كبيرة حيث قادت الأهلي المالية جولة استثمارية بقيمة 17.3 مليون دولار أمريكي لصالح ملاءة أعلن عنها في سبتمبر 2024.



اعتاد مصرف الراجحي على تطوير منتجات التقنية المالية ذاتيًا، لكنه قرر في 2024 تغيير التوجه بالاستحواذ على 65% من تطبيق دراهم دون الإفصاح عن قيمة الصفقة.



## فهد المطيري

رئيس الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد ببنك الجزيرة



المصرفية المفتوحة هي إحدى التقنيات المبتكرة التي ستساهم في تعزيز الشمول المالي وتمكين العملاء من الاستفادة بفعالية من بياناتهم المالية. يحرص بنك الجزيرة على تبني التقنيات الحديثة لزيادة الابتكار في الخدمات المصرفية وتمكين القطاع المالي، مما يساهم في رفع مستوى تجربة عملاء البنك.



## أرقام المصرفية المفتوحة في السعودية

### 114+ ألف

عملية ربط للحسابات المصرفية المفتوحة.

### 9 بنوك

أتاحت الربط مع منصات المصرفية المفتوحة (الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات) في السعودية مع نهاية 2023 وفق تقرير فنتك السعودية السنوي

### 1,000

إجمالي عمليات ربط الحسابات المصرفية عن طريق المنصات

### 10 بنوك

عدد البنوك التي أتاحت الربط مع منصات (وسطاء الطرف الثالث من مقدمي الخدمات)

### 318.7 ألف

عدد العملاء المسجلين من الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات منهم

88% سعوديين  
12% غير سعوديين

74% نشط  
26% غير نشط

# مقارنة بين السعودية والبرازيل والمملكة المتحدة

تمتلك المملكة العربية السعودية سوقًا واعدة لاسيما مع التحول الرقمي الكبير في كافة القطاعات، والتطور الملموس في القطاع المالي وخاصة المدفوعات الرقمية. لكنها في نفس الوقت لاتزال في بداية الرحلة في مجال المصرفية المفتوحة مقارنة مع الدول الأخرى الكبيرة، وهنا مقارنة بسيطة مع المملكة المتحدة وهي من أوائل الدول المتبنية للتقنية، والبرازيل التي تُعد أكبر أسواق مشاركة البيانات المالية، وتخطت بدورها مرحلة المصرفية المفتوحة إلى التمويل المفتوح - وهو الهدف التالي للمصرفية المفتوحة الحالية في معظم الدول.

## النطاق والمستقبل

السعودية	بدأت بخدمات AIS وPIS، وتتجه نحو تمويل مفتوح يشمل التأمين والاستثمار والادخار ضمن رؤية 2030.
البرازيل	تخطت الخدمات المصرفية المفتوحة ووصلت إلى مرحلة التمويل المفتوح الكامل (Open Finance)، بما يشمل بطاقات الائتمان والقروض والتأمين والاستثمار.
المملكة المتحدة	النطاق لا يزال يقتصر على الحسابات والمدفوعات رغم بدايتها المبكرة، مع خطط لتوسيع ذلك نحو تمويل مفتوح.

## النهج التنظيمي

السعودية	يقوده البنك المركزي السعودي (ساما) ويُطبَّق على مراحل، فقد أطلق خارطة الطريق في 2021 والإطار الأول والثاني للمصرفية المفتوحة في 2022 و2024.
البرازيل	نقذ البنك المركزي البرازيلي برنامجًا من أربع مراحل بين 2021 و2022 يغطي الخدمات المصرفية وما بعدها، ويلزم البنوك فتح واجهات برمجة التطبيقات (APIs) للبيانات والمدفوعات، ثم توسع ليشمل التأمين والاستثمار. ويُعد أحد أكثر الأنظمة تقدمًا عالميًا.
المملكة المتحدة	بدأ بموجب أمر هيئة المنافسة والأسواق لعام 2018، مستندًا إلى لوائح إطار PSD2 الأوروبية، وركّز في البداية على الحسابات الجارية والمدفوعات، واعتمد نموذجًا صارمًا من حيث الالتزام بالمواعيد النهائية.

## جاهزية البنية التحتية

**السعودية** بنية دفع فورية متقدمة وشبكة مدى الوطنية متكاملة مع المحافظ الرقمية، حيث يمكن تحويل الأموال لحظيًا باستخدام رقم الهاتف أو البريد الإلكتروني، ووصل استخدام الهواتف الذكية في السعودية إلى 90%، كما انتشر الدفع غير التلامسي ما يمكنه المساهمة بتسريع تبني المزيد من الحلول في المجال.

**البرازيل** شهدت قفزة ضخمة بفضل نظام الدفع اللحظي Pix، الذي انتشر سريعًا وأصبح جزءًا لا يتجزأ من خدمات البنوك والمؤسسات المالية ومقدمي خدمات الدفع وقطاعات التجزئة والقطاعات الحكومية، وصولًا إلى جميع المؤسسات الأخرى. وساهم ذلك بجاهزية الدولة لتبني مختلف تقنيات التقنية المالية لاسيما المتعلقة بالمدفوعات.

**المملكة المتحدة** تمتلك نظامًا للمدفوعات السريعة منذ 2008 وترتفع فيها نسبة اعتماد لبطاقات الدفع، إلا أن الأنظمة القديمة لا تزال موجودة ما فتح المجال أمام خدمات بدء الدفع باستخدام المصرفية المفتوحة.

## ديناميكيات السوق وتبني المصرفية المفتوحة

**السعودية** عدد محدود من البنوك وافق على تبني التقنية حتى الآن، كما أن سوق التقنية المالية رغم تطوره إلا أنه لا يزال ناشئًا، لكن تميزت السعودية بأن أصبحت أكثر من 79% من معاملات التجزئة غير نقدية فيها وهذا يوحي بتبني سريع للحلول المبنية على الابتكار مستقبلاً.

**البرازيل** شهدت 42 مليون موافقة على مشاركة البيانات في غضون 3 سنوات، مما يجعلها أكبر منظومة مشاركة بيانات مالية عالميًا، وساهم نظام Pix بتسريع تبني حلول المدفوعات باستخدام المصرفية المفتوحة كونه يتيح نقل الأموال من الحسابات مباشرة من البنوك.

**المملكة المتحدة** كان هناك حوالي 12 مليون مستخدم للخدمات المصرفية المفتوحة بحلول نهاية 2024، وقد شهدت تطبيقات الميزانية وتقييم الائتمان وخدمات الدفع عبر البنك انتشارًا كبيرًا.

إذا نظرنا إلى المقارنة السابقة، فإن السعودية مهيئة لتكون سوقًا قوية في المصرفية المفتوحة بفضل عدة عوامل؛ أهمها تبني خدمات الدفع الرقمي وعدد مستخدمي الهواتف الذكية ونسبة الوصول للإنترنت، لكنها في نفس الوقت ربما تحتاج مدة أطول لبناء بنية تحتية قوية مثلما الحال مع البرازيل على سبيل المثال، وهذا قد يحتاج جهودًا أكبر في تطوير تقنيات البنية التحتية وتبني البنوك للتقنية ووجود تشريعات تدعم الابتكار في المجال دون وجود قيود كثيرة، وقد يحتاج الأمر لإلزام البنوك بتبني التقنية خلال فترة محددة لتسريع نشرها بين الناس.

# أهمية وتحديات المصرفية المفتوحة



## أهمية المصرفية المفتوحة

تكمن أهمية المصرفية المفتوحة في قدرتها على التخلص من النظام التقليدي للتعاملات المالية والإجراءات الطويلة والعقيمة أحياناً، واختصار ساعات من العمل إلى دقائق بسيطة. كما تساهم في لامركزية التعاملات المالية، حيث أن سماح الأفراد للبنوك من الوصول للمعلومات المالية من البنوك الأخرى يساعدهم في التأكد من ملاءتهم المالية وبالتالي تقديم منتجات مالية مختلفة لهم دون الحاجة لنقل كل التعاملات المالية عن طريقهم.

### تأثير المصرفية المفتوحة على النظام المالي

أثبتت النماذج العالمية بأن تبني المصرفية المفتوحة يؤثر بقوة على تطوير النظام المالي كما حدث في البرازيل مع تطوير منظومة متطورة جداً تقنيًا، أو كما يحدث في بريطانيا التي أصبحت مركزاً لشركات التقنية المالية الناشئة والابتكار في المجال.

زيادة التنافسية بين البنوك في تقديم خدماتها

تحفيز الابتكار وتطوير خدمات مالية جديدة

تعزيز الشفافية وتحكم العملاء في بياناتهم

تحسين الاستفادة من بيانات العملاء

تعزيز الخيارات المالية للمستخدمين

اختصار الوقت والجهد

سرعة المعاملات المالية مع البنوك

تحسين تقديم خطوط الائتمان للعملاء

## تحديات المصرفية المفتوحة

كما هو الحال مع معظم التقنيات الحديثة والمستحدثة، فإن التحول من النظام المعتاد لنظام مختلف يتطلب الوقت للفوز بثقة المستخدمين بسبب مخاوف غالبًا تتعلق بطريقة التعامل مع البيانات وسلامتها. وفي نفس الوقت، تلعب الأطر التنظيمية واللوائح دورًا في سرعة تبني التقنية، فكلما كانت التشريعات أكثر انفتاحًا على الحلول التقنية كانت سرعة ظهور ابتكارات جديدة أسرع.

### البنية التحتية المتقدمة للمدفوعات:

تتمتع السعودية ببنية تحتية متطورة للمدفوعات الرقمية ويساعد على انتشارها نسبة الوصول الكبيرة للإنترنت ونسبة امتلاك الهواتف الذكية. ويتيح نظام المدفوعات الفوري المحلي "سريع"، الذي انطلق في عام 2021، للعملاء إرسال واستلام الأموال في الوقت الفعلي على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، حتى باستخدام أرقام الهواتف المحمولة أو البريد الإلكتروني كمعرفات بديلة. كما أن التحويلات بين البنوك المحلية تكاد تكون لحظية وخالية من أي عوائق، حيث يمكن تحويل ما يصل إلى 20 ألف ريال سعودي فورًا. وبما أن المدفوعات الفورية مدمجة بسلاسة في تجربة الخدمات المصرفية اليومية، فإن قيمة خدمات بدء الدفع (PIS) التي تمثل إحدى أهم ركائز الأطر الحالية للمصرفية المفتوحة في المملكة يجب أن تتجاوز ما يمكن للمستخدم تنفيذه بالفعل بعدة نقرات عبر تطبيق البنك الخاص به - أي أن مزودي الخدمات المصرفية المفتوحة مطالبون بالابتكار فوق بنية تحتية تلي بالفعل غالبية احتياجات التحويل المحلية.

## انتعاش حلول الدفع بين الأفراد والمحافظ الرقمية:

أطلقت شركات التقنية المالية والبنوك السعودية تطبيقات دفع بين الأفراد ومحافظ رقمية لاقت رواجًا كبيرًا بين المقيمين والزوار. على سبيل المثال، STC Pay - التي أطلقتها شركة الاتصالات السعودية - وتجاوز عدد مستخدميها 8 ملايين بحلول عام 2024. وتوفر خدمات تحويل بين الأفراد، ودفع الفواتير، والتحويلات الدولية، وغير ذلك من خلال محفظة إلكترونية. كما أن المحافظ الرقمية للبنوك شهدت انتشارًا مؤخرًا، بجانب إطلاق خدمات سامسونج باي وجوجل باي بعد فترة من إطلاق خدمة آبل باي. حتى الزوار الأجانب والحجاج يستفيدون من هذا النظام غير النقدي - إذ يعتمد ملايين من الحجاج والمعتمرين سنويًا على حلول الدفع الرقمية لتغطية نفقاتهم، مما يجعل التعاملات أكثر أمانًا وسهولة مقارنة بالنقد. هذه الوفرة من الخيارات في حلول المحافظ الرقمية وخدمات الدفع من نظير إلى نظير (P2P) تعني أن المستخدمين لديهم بالفعل أدوات عديدة لإدارة أموالهم رقميًا. وبالتالي، فإن القادمين الجدد في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة عليهم تقديم خدمات جذابة (مثل تجميع الحسابات من بنوك متعددة، أو إطلاق أدوات تخطيط مالي أكثر ذكاءً، أو حلول دفع للتجار أقل تكلفة) لمنافسة هذه الحلول أو تكاملها معها.

## الاعتماد المرتفع على المدفوعات غير النقدية في سوق ناشج:

حققت المملكة نجاحًا كبيرًا في مساعيها لبناء مجتمع غير نقدي. ففي عام 2024، كانت 79% من جميع مدفوعات التجزئة في المملكة إلكترونية (غير نقدية)، مقارنة بـ 70% فقط في العام الذي سبقه. وهذا يتجاوز بكثير هدف رؤية 2030 الأصلي البالغ 70% بحلول عام 2025، مما يدل على التبني السريع للمدفوعات الرقمية من قبل الأفراد والشركات، وساعد بذلك تملك نسبة الهواتف الذكية من 90% من السكان، وسيطرة شريحة الشباب واهتمامهم بالتقنية، وحوافز حكومية قوية لاعتماد الدفع الإلكتروني. وعلى الرغم من أن هذا التطور يعتبر إيجابيًا، إلا أنه يعني أيضًا أن السوق السعودية ناشجة نسبيًا في استخدام الخدمات المصرفية الرقمية. كيف ذلك؟ تستخدم بعض الدول المصرفية المفتوحة لسد فجوة التحول من النقد إلى الرقمنة، لكن هذه الفجوة قلت كثيرًا في السعودية مؤخرًا، ما يعني احتمالية مواجهة مزودي خدمات المصرفية المفتوحة سوقًا يتمتع بمستوى عالٍ من التنافسية - حيث أصبح تمرير الهاتف أو البطاقة سلوكًا يوميًا - لذا عليهم تقديم خدمات ذات قيمة مضافة لا توفرها الحلول الموجودة بالفعل.

## أخطار المصرفية المفتوحة

كأي تقنية أخرى، فإن المصرفية المفتوحة قد تتسبب بأضرار لبيانات المستخدمين خاصة وأن جوهر المصرفية المفتوحة يعتمد على واجهات التطبيقات البرمجية (APIs)، لذلك من الممكن أن يتسبب وصول غير مصرح به للبيانات لتشكيل خطر عليها، وهو الحال مع التخزين غير الآمن للبيانات، أو عدم الدراية الوافية من العملاء بنوعية البيانات التي يسمحون للأطراف الأخرى بالوصول إليها.

### أين يكمن الخطر على البيانات؟

#### 🔗 نقل البيانات

تتطلب المصرفية المفتوحة وجود حماية كافية لواجهات برمجة التطبيقات والأطراف المشاركة في العملية سواء المؤسسة المالية المصدرة للبيانات أو الجهة المستقبلة للبيانات، فأي ثغرات متاحة يمكن لجهات أخرى الاستفادة منها من الممكن أن يؤثر سلبًا على بيانات المستخدمين ويساهم في تسريبها.

هذا الأمر يتطلب من أطراف المصرفية المفتوحة الاستثمار في الحماية والأمن السيبراني لضمان وجود حماية كافية للمستخدمين، والتصدي لأي هجمات سيبرانية وتجنب أي طرف مختلف من الوصول لها.

كما أنه في حال حدوث اختراق أو تسريب بيانات قد يصعب معرفة الطرف المتسبب بالأمر، وبالتالي تزداد صعوبة حل المشكلة.

#### 🏠 تخزين البيانات وتحليل

المشكلة الأكبر المتعلقة بالمصرفية المفتوحة هي أماكن تخزين البيانات، فمعظم الشركات الناشئة في مجال المصرفية لا تمتلك قدرة على تخزين البيانات عبر خوادمها الخاصة أو حتى تحليلها، حيث تعتمد على مزودي الخدمات السحابية للقيام بهذا الغرض، ومن هنا يظهر خطر إمكانية وصول جهة خارجية للبيانات ما من شأنه التسبب بتسريبها أو بانتهاكها.

وللتصدي لمثل هذا الأمر، فرضت العديد من البلدان على الشركات تخزين بياناتها على خوادم محلية وليست خارجية، وهو ما يلزم أن تقوم به معظم البلدان في حال رغبت بالحفاظ على بيانات مستخدميها داخل الدولة، وهو ما تقوم به المملكة العربية السعودية حالياً سواء لشركات التقنية المالية أو غيرها من خلال افتتاح مراكز البيانات من الشركات المحلية أو دفع الشركات العالمية لافتتاح مراكز بياناتها داخل السعودية للحفاظ على البيانات داخل حدود الدولة.

## سوء استخدام البيانات

ينقسم سوء استخدام البيانات إلى قسمين؛ أحدهما يتعلق بالمستخدم نفسه، ففي حال عدم وعيه الكامل بالبيانات المطلوب مشاركتها أو البيانات التي يجب عليه مشاركتها، سيتمكن الطرف الثالث من الوصول لبيانات أكثر من اللازم وبالتالي معرفة أكثر من المطلوب عن المستخدم.

أما القسم الثاني فيتعلق بمن يتلقى البيانات، حيث يمكن أن تقوم بعض الجهات باستخدام البيانات بطرق لم يصرح بها المستخدم؛ مثل تحليل البيانات وبيع التحليلات لجهات أخرى، أو الاستفادة من البيانات دون تصريح لأغراض تقديم منتجات أو إعلانات.

## علي العربي

الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي في ملاءة



مكنت معايير المصرفية المفتوحة بإشراف البنك المركزي السعودي شركات التقنية المالية على تحقيق ربط تقني شامل مع المنظومة المصرفية؛ مما اختصر تحديات عديدة وخلق فرصاً أكبر. من أبرز أمثلتها توحيد البيانات المالية لخلق منتجات تخصص تجربة العميل، سواء من ناحية الإدارة المالية والاستثمار، أو الإلتزامات والاقتراض. هذه الكفاءة سهّلت على رواد التقنية المالية تجريب الأفكار بمساحة حرة، وتغذية نماذج الذكاء الاصطناعي بغزارة، وتكامل منتجات مالية مفصولة لتعطي قيمة أكبر عندما تكون مجتمعة. كل هذا مع ضمان خصوصية وأمان البيانات.

# المصرفية المفتوحة والتمويل المفتوح، ما الفرق وأين موقف السعودية؟

يشير مصطلح التمويل المفتوح (Open Finance) إلى مرحلة ما بعد المصرفية المفتوحة (Open Banking)، حيث تشمل نطاقاً أوسع من الخدمات المالية والبيانات - وفي الوقت الحالي تتبناه دول مثل البرازيل والمملكة المتحدة وأستراليا ودول الاتحاد الأوروبي والسعودية، لكن يمكن الحديث بأن البرازيل هي من وصلت هذه المرحلة الآن. وعملياً، تتيح الخدمات المصرفية المفتوحة للعملاء مشاركة بيانات حساباتهم المصرفية والسماح بالدفعات بأمان عبر واجهات برمجية (APIs) مع مزودي الخدمات من الطرف الثالث، بينما يوسع التمويل المفتوح نطاق هذه المشاركة لتشمل مجالات مثل الاستثمارات والتأمين ومنتجات مالية أخرى.

تمثل مرحلة التمويل المفتوح بداية التحول العالمي نحو ما يُعرف بـ الاقتصاد المفتوح (Open Economy)، الذي يهدف لمنح العملاء مزيداً من السيطرة على الجوانب المالية والاقتصادية والاختيار بينها، حيث تفتح المؤسسات المالية بياناتها وخدماتها لمبتكري التقنية المالية المعتمدين. على سبيل المثال، وفقاً لأطر الخدمات المصرفية المفتوحة في مناطق مثل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي (PSD2)، يمكن لمقدمي خدمات الطرف الثالث الوصول إلى معلومات الحسابات وبدء الدفعات نيابة عن المستخدم من خلال مقدمي خدمة بدء الدفع (PISPs) المنظمين.



تتبنى المملكة العربية السعودية هذه التوجهات، وقد بدأ جليًا من خلال إطلاق البنك المركزي السعودي الإطار الثاني لخدمات المصرفية المفتوحة في أواخر عام 2024 والذي يركز على إنشاء المدفوعات (PIS)، أتاح التحديث لمزودي الخدمات من الطرف الثالث المرخصين بدء الدفعات مباشرة من الحساب المصرفي للعميل (بعد موافقته)، بطريقة مشابهة لخدمات بدء الدفع الأوروبية. وفقًا لساما، يهدف هذا الإطلاق إلى تعزيز كفاءة وأمان المعاملات، ما يسمح للمستهلكين بإجراء الدفعات عبر تطبيقات التقنية المالية بطريقة سلسلة وآمنة. وجاء ذلك تبعًا للمرحلة الأولى من خارطة طريق خدمات المصرفية المفتوحة في السعودية، والتي ركزت على خدمات معلومات الحساب (AIS) لمشاركة البيانات.

أكد إعلان ساما أواخر 2024 الطريق الرسمي لخدمة إنشاء المدفوعات تحت إشرافه، حيث يحدد الإطار الثاني المسؤوليات للبنوك وشركات التقنية المالية ويتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، ما يضمن أن تكون عملية إنشاء المدفوعات في السعودية آمنة وموحدة.

يُمثل ذلك خطوة ملموسة في رحلة خدمات المصرفية المفتوحة في السعودية، لأنه يسير بها إلى التوجه نحو نطاق التمويل المفتوح، مما يضع أساسًا لنظام مالي مفتوح يعتمد على الواجهات البرمجية يشمل المدفوعات وفي نهاية المطاف قطاعات مالية أخرى.

## الخاتمة

توفر المصرفية المفتوحة نقلة هائلة للقطاع المالي وتمنح المستخدمين الوصول السلس للعديد من المنتجات المالية مثل المدفوعات والقروض والاستثمار. لكنها يمكن أن تكون غير عادلة من حيث المنافسة بين المؤسسات المالية الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، كونها ستستخدم بيانات المستخدمين في تقديم حلول ومنتجات لإضعاف المنافسين.

يجعلنا ذلك نصل لخلاصة بأن المصرفية المفتوحة أسست لمرحلة جديدة أكثر ابتكارًا في القطاع المالي، لكنها تتطلب دراية ووعي من المستخدمين، وانضباطية وسلاسة من مقدمي الخدمة والمؤسسات المالية. وبكل الأحوال، من المتوقع أن يواصل سوق المصرفية المفتوحة النمو عالميًا ومحليًا، حيث بلغت قيمة السوق 7 مليارات دولار أمريكي في 2018 ومن المتوقع أن يصل 135.17 مليار دولار أمريكي بحلول 2030.

فيما تؤسس المملكة العربية السعودية لمرحلة أوسع من المصرفية المفتوحة وصولاً للتمويل المفتوح، يُنتظر أن تكون هناك المزيد من التغييرات والتشريعات لتعزيز الابتكار التقني والسماح لمقدمي الخدمات بالتوسع في حلولهم، في الوقت الذي يتوجب على البنوك كونها المحرك الأهم للقطاع المالي، تبني تقنيات المصرفية المفتوحة وإتاحة المجال أمام مقدمي خدمات الطرف الثالث للاستفادة من ذلك بهدف جعل المعاملات المالية أكثر سلاسة على الجمهور.

## المراجع

ساما: الجهات المصرفة

"المركزي" السعودي يصدر النسخة الثانية من إطار المصرفية المفتوحة

Open banking explained: What it is and how it's changing financial services

'Open Banking Payments Transactions to Surpass \$330 Billion Globally by 2027'

What Is Open Banking? Pros and Cons of the Technology

Open Banking: risks and perks of humanised digital banking

Open Banking Market Size 2024

Putting security and privacy at the heart of open banking

Which countries have open banking?

"بوابة ترابط" تستكمل التصريح الفني للمصرفية المفتوحة في المملكة العربية السعودية، وتطلق خدماتها في المصرفية المفتوحة

البنك المركزي يرخّص لـ 4 شركات تقنية مالية في مجال المصرفية المفتوحة

New Open Finance Guidelines Aim to Spur Financial Inclusion

From open banking to open finance and beyond: The future of financial data-sharing

Open banking rules streamline financial services in Saudi Arabia

البنك المركزي السعودي يصدر النسخة الثانية من إطار المصرفية المفتوحة

The Future of Digital Banking in Saudi Arabia: How Mobile Wallets are Transforming the Financial Landscape

Rising Hajj Fees and Investment Opportunities in Saudi Arabia: The Impact on ASEAN Countries” by Anggito Abimanyu

SAMA: E-Payments Account for 79% of Total Retail Payments in 2024

From cash to clicks: Saudi Arabia's e-payments revolution

.The kingdom enlisted the help of IBM and Mastercard for the roll-out

Open banking in Latin America

Open banking drives financial innovation in the Middle East

OPEN FINANCE

Open banking reaches 11 million+ payments milestone

Open Banking Map

?Open Finance turns three years in Brazil. Can it become as popular as Pix

Open Banking in Saudi Arabia: the Vision, Progress, and Path to Global Leadership

?What is the world's best open-banking regime

# عن صفح لواحء

منصة إعلامية تغطي الشركات الناشئة المحلية

## ماذا نقدم؟

أخبار | تقارير | نشرة | استشارات  
ولقاءات | ومقالات | أسبوعية | إعلامية

صفح  
لواحء



للاشتراك في النشرة الأسبوعية